تطور الواردات للسلع الزراعية والغذائية في ليبيا خلال الفترة (1995 – 2022)

أسامة محمد بن حامد[1] نجمي ابراهيم الديلاوي[2] نوري أحمد حنبولة[3]

قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة طرابلس[1]، قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة الزيتونة[2]

قسم إدارة الأعمال والمشروعات الزراعية – المعهد العالي للتقنية الزراعية بالغيران[3]

المستخلص

تكمن أهمية تجارة السلع الزراعية والغذائية للبلد في كونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد من تلك السلع من أجل توفير غذاء آمن للمواطنين ويحظى هذا القطاع في الاقتصاد الليبي خاصة على أهمية بالغة من قبل الاقتصاديين بسبب اعتماده بشكل كبير على العالم الخارجي، حيث هدف البحث الى دراسة تطور الواردات الزراعية و الغذائية ومعدلات نموها في ليبيا خلال الفترة (1985–2022)، وخلصت نتائج البحث بأن للتجارة الخارجية دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تعتبر إحدى محددات النمو في الدول النامية، وقد بلغت معدلات النمو للواردات الكلية والزراعية والغذائية في ليبيا 0.04%، 0.07%، 0.05% على التوالي.

الكلمات المفتاحية: السلع الزراعية، السلع الغذائية، الواردات الزراعية، التنمية الاقتصادية، معدلات النمو.

المقدمة

ان دور للتجارة الخارجية مهماً في دعم اقتصاد أي دولة في العالم وخصوصا الدول النامية وذلك من خلال توفير النقد الأجنبي الذي يساهم بشكل فعال في تمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ الخطط التنموية لها، وتكمن أهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية لأي دولة في كونها تتعلق بسد احتياجاتها من السلع والطلب المتزايد عليها من أجل العمل على توفير غذاء آمن للمواطنين ويحظى هذا القطاع في الاقتصاد الليبي خاصة على أهمية بالغة من قبل خبراء الاقتصاد بسبب الاعتماد المباشر بشكل كبير على العالم الخارجي حيث تلعب

الواردات الليبية دوراً مهماً في سد العجز من السلع والخدمات في الاسوق المحلية وتوفير المواد الخام وكل ما يتعلق بمدخلات الانتاج من السلع الرأسمالية التي تدخل في العمليات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وما يترتب عليها من زيادة في كمية الانتاج الذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل القومي.

تعتمد ليبيا بشكل كبير على الواردات الزراعية والغذائية في سد معظم احتياجاتها وخاصة في ظل تدهور وعجز القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية من توفير معظم الاجتياحات الغذائية للسكان (الجدي وآخرون، 2021).

المشكلة البحثية

تعتمد ليبيا على الواردات وخاصة السلع الزراعية والغذائية منها وذلك لعدم قدرة اقتصادها على مواجهة الطلب المحلي، وهذا يرجع الى عدم التوازن الحاصل بين المساحة القابلة للزراعة ، وتزايد عدد السكان، وأيضا بسبب الظروف المناخية التي تحول دون إمكانية التوسع في إنتاج كثير من المحاصيل الزراعية، أو تؤدي إلى إتلاف وضياع نسبة منها، وبالتالي إلى نقص الكميات المعروضة منها في الأسواق .مما يترتب على ذلك الاعتماد شبه الكامل على الواردات.

اهدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق التالي:

1- دراسة تطور الواردات الزراعية و الغذائية في ليبيا خلال الفترة (1985-2022)

2- دراسة معدلات النمو للواردات الزراعية و الغذائية في ليبيا.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على استخدام الأسلوب البياني والأسلوب اللفظي ، بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل القياسي في تقدير معدلات النمو لكل من الواردات الزراعية والغذائية في ليبيا خلال فترة الدراسة.

حدود البحث:

1- حدود مكانية :شملت تطور الواردات الزراعية و الغذائية في ليبيا

2- حدود زمنية: تطور الواردات الزراعية والغذائية في ليبيا وذلك خلال الفترة (1995-2022)

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية للمعلومات والبيانات الصدرة عن بعض مؤسسات الاقتصادية في ليبيا المتمثلة في مصرف ليبيا المركزي ومصلحة التعدد والاحصاء و بعض المنظمات الدولية من ضمنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO .

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية تبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول بقصد تحقيق منافع متبادلة للأطراف الداخلة في عملية التبادل ، وهناك اختلاف كبير بينها وبين التجارة الداخلية التي تتم في داخل الدولة الواحدة، وتتم عملية التبادل التجاري خارج حدود الدولة الواحدة إلى عدة دول سواء كانت هذه الدول تشترك مع الدولة في نفس الحدود أو متباعدة عنها. بالإضافة الى ان التجارة الخارجية تهتم بدراسة وتحليل الأسباب التي تجعل السلع والخدمات تنتقل بين الدول المختلفة وكذلك تهتم بدراسة وتحليل الآثار المترتبة على انتقال هذه السلع بين تلك الدول (عبد العظيم،1996).

ويعتبر التبادل التجاري بين الدول مهم والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق مكاسب متعددة لتلك الدول فالشعوب محتاجة لتبادل السلع و الخدمات بين بعضها البعض حيث كان سابقاً يتم بشكل مقايضة بين القبائل بينما الآن يتم في ظل انفتاح اقتصاد الدولة مع باقي دول العالم حيث تنتقل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية بين الدول، ويتم الآن التبادل بعملات مختلفة وهذه العملات تحظى بثقة عالمية ومتعارف عليها من جميع أطراف التبادل، ويحمي هذا التبادل تشريعات وقوانين تقوم بتنظيمه ، حيث تختلف عن القوانين والتشريعات التي تنظم عميلة التجارة الداخلية فالتجارة الخارجية تعتبر من أهم مجالات العلاقات الدولية وأوسعها نطاقاً والتي تؤثر في نمو العلاقات الدولية لما تتضمنه من تدفقات ضخمة من السلع والخدمات على النطاق الدولي.

إن الرسوم الجمركية أو القيود التجارية المباشرة تعتبر احدى الحواجز الاقتصادية اليوم تعيق حركة التجارة الدولية، وقد تأخذ العوائق أشكال وطرق مختلفة مثل الإجراءات الجمركية المعقدة أو

شروط خاصة بالتغليف، في حين يتبين أن مثل هذه الحواجز نادر ما تكون عائق لانسياب التجارة بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة وبالتالي فإن التجارة الخارجية تعتبر أساس التبادل التجاري بين الدول وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك لما تتضمنه من تدفق كبير لمختلف السلع والخدمات على المستوى الدولي.

1.1. أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في حياة الإنسان، وهي معروفة منذ الأزل لدى البشرية، ومع التطورات التي شهدتها الحضارة الإنسانية تطورت معها التجارة شيئاً فشيئاً، وكان المال أهم اختراع الذي سهل عملية التجارة، ونتيجة للتوسع في الرقعة الجغرافية التي تضم سوق التبادل التجاري، بحيث أصبحت تتم بين أقاليم مختلفة ومتنوعة وهذا جعلها تحمل طابعاً خاصاً بها يميزها عن التجارة المحلية، ليظهر مفهوم التجارة الخارجية (السريتي، 2009)، والتي لعبت دوراً هاماً في اقتصاديات الدول، وتعتبر التجارة الخارجية من أهم المقومات التي تقود الى نجاح ونمو الاقتصاد لأي دولة، وتنشأ أهميتها من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

- صعوبة انتاج كل السلع والخدمات لأي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية لتغطية استهلاكها المحلي نظرا لعدم توافر المواد الأولية أو عدم ملاءمة الظروف المناخية والجغرافية لإنتاج هذه السلع محلياً.
- معظم الدول تسعى لزيادة إنتاجيّتها من السلع، لتغطية احتياجات السوق المحلي والعالمي.
- ارتفاع تكاليف إنتاج بعض السلع بشكل مختلف بين دول العالم، حيث يمكن إنتاج سلعة معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى، مما يضطر بعض الدول لاستيرادها من الخارج دون الحاجة الى انتاجها محليا.
- الميزة النسبية التي تمتلكها دولة ما في انتاج بعض السلع والذي يحفزها على تصدير هذه السلع لتقوية اقتصادها.

- التبادل التجاري بين الدول يعمل على تقوية العلاقات السياسية بينها ويعزز ايضا العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بحيث يشجع على ابراح عقود بينها من خلال الاستيراد والتصدير.
- لها دور كبير في تبادل الثقافات بين الدول.

ان قوة اقتصاد الدولة له اثر كبير في تحديد أهمية التجارة الخارجية واختلافه من دولة إلى أخرى، ومدى توافر مدخلات الانتاج اللازمة لإنتاج معظم السلع ، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلياً بسبب اتساع مساحتها الجغرافية ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

ان نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) الى الناتج المحلي الاجمالي لاي دولة يعتبر مؤشر هام لقياس أهمية التجارة الخارجية لها، حيث تزداد هذه النسبة في الدول صغيرة الحجم مثل بلجيكا وهولندا والدنمارك والسويد ،و تقل هذه النسبة في الدول المتقدمة كبيرة الحجم مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وفرنسا، بينما تصل إلى أدناها في أكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة للدول النامية مثل ليبيا وغيرها لعدم قدرتها على انتاج عدد كبير من السلع محليا ولكنها تستطيع إنتاج سوى عدد قليل من السلع والخدمات محلياً وتعتمد على الاستيراد من الخارج في معظم احتياجاتها وخاصة من السلع الإنتاجية، التي لا يمكن إنتاجها محلياً مثل الآلات والمعدات والسيارات، وذلك مقابل تصديرها للنفط .

2.1 العوامل المؤثرة على حجم التجارة الخارجية

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في حجم التبادل الدولي منها:

- تكاليف النقل: كلما قلت تكاليف النقل أدى ذلك الى حدوث التبادل التجاري بين الدول وخاصة الدول التي تشترك في نفس الحدود.

- السياحة: يعتبر أحد القطاعات المهمة التي يكون لها دور بارز في عملية التجارة الخارجية للدولة.
- السلع الانتاجية: وهي السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية بغرض انتاج سلع أخرى.
- عمليات التهريب: تعتبر أحد الأنشطة التي تؤثر على التجارة الخارجية.
- تأثير الدخل: تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب.
- تعدد الجنسيات في بعض الشركات : حيث تمثل التجارة بين هذا النوع من الشركات وبين فروعها أمر هام والذي يؤدي الى زيادة حجم التجارة باعتبارها تساهم في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة.
- تباين الأذواق في استهلاك بعض السلع: توجد في بعض الاحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى، مما يولد ما يسمى بظاهرة التجارة البينية لنفس السلعة.

2. التجارة الخارجية الزراعية في ليبيا:

ان معظم الدول تسعى الى تحسين انتاجها وتنميته وذلك لمجابهة حجم الطلب المحلي لديها ، وتسعى في نفس الوقت لزيادة قدرتها على التصدير ، وذلك يستوجب عليها أن تقوم بوضع سياسات اقتصادية في هذا الجانب هدفها الإنتاج من أجل التصدير. وبما أن ليبيا تعتبر أحد الدول المستوردة للمنتجات الزراعية، تم التركيز في هذا البحث على واردات السلع الزراعية والغذائية المستوردة والاتجاه العام لهذه الواردات ، وتم تقسيم السلع الزراعية والغذائية التي يتم استهلاكها في ليبيا من حيث مصادر توفيرها إلى قسمين، الانتاج المحلي والاستيراد ، وذلك لعدم قدرة القطاع الزراعي على إنتاج كل السلع الغذائية المطلوبة نتيجة لعدم توفر الظروف الطبيعية من جهة وازدياد عدد السكان من جهة أخرى وأيضا اتجاه معظم المزارعين الى التجارة للكسب السريع بالإضافة الى تحسن الأوضاع الاقتصادية بسبب زيادة الدخول نتيجة زيادة إيرادات النفط وبالتالي كانت هذه الاسباب وراء الزيادة المستمرة للاستهلاك.

1.2تطور قيمة الواردات الليبية الزراعية والغذائية في ليبيا خلال الفترة (1995-2022)من خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ ان عام 1998 سجل أقل قيمة للواردات الليبية الزراعية حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية(611.2)مليون دولار ومن ثم بدأ في الارتفاع حتى عام 2001 حيث وصلت القيمة (948.0) مليون دولار ومن ثم عاود الانخفاض في السنة التي تليها بقيمة (779) مليون دولار ، ثم بلغت (3502.1) مليون دوبلر في عام 2015 ،ومن ذلك أصبحت قيمة الواردات الزراعية في تزايد حتى سجلت أكبر قيمة لها في نهاية فترة الدراسة وهي (5.09) مليار دولار.

جدول (1). إجمالي قيم الواردات الزراعية والغذائية والكلية في ليبيا خلال الفترة (1995-2022)

ميلون دولار أمريكي

السنة	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية
1995	1183	720.3036	33950.1
1996	924	810.8429	33070.32
1997	813.6	901.3821	32190.53
1998	611.2	991.9214	31310.75
1999	603.8	1082.461	30430.97
2000	659	1173	29551.19
2001	948	1263.539	28671.41
2002	779	1354.079	27791.63
2003	816	1444.618	26911.85
2004	1213	1535.157	26032.07
2005	1451	1625.696	25152.29
2006	1716	1716.236	24272.51
2007	1984	1806.775	23392.72
2008	2050	1897.314	22512.94
2009	2354	1987.854	21633.16
2010	2462	2078.393	20753.38

19873.6	2168.932	2413.066	2011
18993.82	2259.471	2543.733	2012
18114.04	2350.011	2674.401	2013
20460	1828.8	2093.3	2014
18879.6	3114.7	3502.1	2015
12969.9	2973.7	3259.7	2016
10448.8	2536.9	2989.1	2017
9253.8	2961.6	3502.1	2018
13472.9	2700	3386.2	2019
15442	2614.9	3394.3	2020
12313.2	3328.9	4243.1	2021
*9184.4	*4042.9	*5091.9	2022

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي

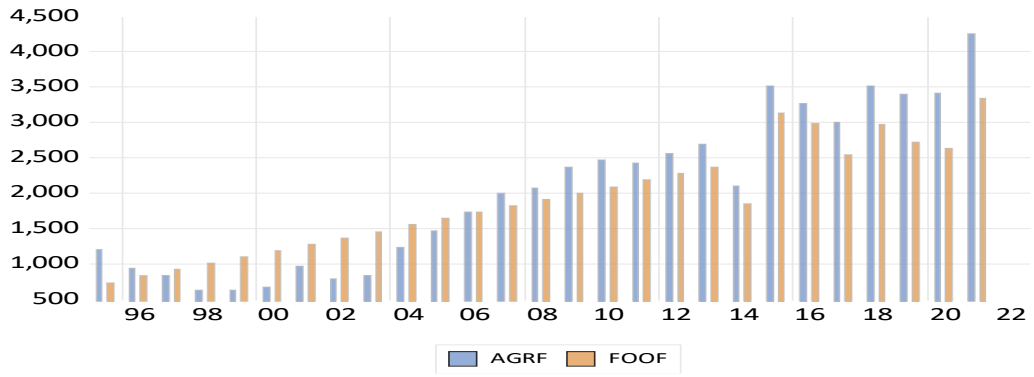

شكل (1) يوضح قيم الواردات الزراعية والغذائية في ليبيا خلال الفترة (1995-2022)

2.2 تقدير معدلات النمو للواردات الزراعية والغذائية في ليبيا خلال الفترة (1995-2022)

تم تقدير معادلات الاتجاه العام لكل من الواردات الكلية والواردات الزراعية والواردات الغذائية و1لك في الصورة النصف لوغاريتمية للحصول على معدلات النمو لكل من هذه الواردات على خدا خلال فترة الدراسة والجدول رقم (2) يوضح نتائج هذه التقديرات:

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	R^2	G.R معدل النمو
1	الواردات الكلية	Ln x1 = 10.51 - 0.04 t (20.7) (12.6)	0.87	0.04
2	الواردات الزراعية	Ln x2 = 6.49 + 0.07 t (71.6) (12.1)	0.85	0.07
3	الواردات الغذائية	Ln x3 = 6.78 + 0.05 t (15.4) (17.9)	0.92	0.05

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ الآتي:-

- المعادلة رقم 1 :- تعبر عن معادلة الاتجاه العام (نصف لوغاريتمية) للواردات الكلية والتي تشير الى أن هناك تناقص للواردات الكلية خلال فترة الدراسة والذي تعبر عنه الاشارة السالبة لمعامل الزمن ، حيث بلغ معدل نمو الواردات الكلية خلال هذه الفترة (- 0.04 %).

ومن قيمة t المحسوبة نجد أن المتغير المستقل (الزمن) يعتبر معنوي عند مستوى معنوية 5% ، وبالنظر الى قيمة R^2 نجد أن 87% من التغيرات التي تحدث على لوغاريتم الواردات الكلية يكون مسؤولا عن شرحها التغيرات التي تحدث في عامل الزمن.

- المعادلة رقم 2 :- تعبر عن معادلة الاتجاه العام (نصف لوغاريتمية) للواردات الزراعية والتي تشير الى أن هناك تتزايد للواردات الزراعية خلال فترة الدراسة والذي تعبر عنه الاشارة الموجبة لمعامل الزمن ، حيث بلغ معدل نمو الواردات الكلية خلال هذه الفترة (0.07 %).

ومن قيمة t المحسوبة نجد أن المتغير المستقل (الزمن) يعتبر معنوي عند مستوى معنوية 5% ، وبالنظر الى قيمة R^2 نجد أن 85 % من التغيرات التي تحدث على لوغاريتم الواردات الزراعية يكون مسؤولا عن شرحها التغيرات التي تحدث في عامل الزمن.

- المعادلة رقم 3 :- تعبر عن معادلة الاتجاه العام (نصف لوغاريتمية) للواردات الغذائية والتي تشير الى أن هناك تتزايد للواردات الغذائية خلال فترة الدراسة والذي تعبر عنه الاشارة الموجبة لمعامل الزمن ، حيث بلغ معدل نمو الواردات الغذائية خلال هذه الفترة (0.05 %).

ومن قيمة t المحسوبة نجد أن المتغير المستقل (الزمن) يعتبر معنوي عند مستوى معنوية 5% ، وبالنظر الى قيمة R^2 نجد أن 92 % من التغيرات التي تحدث على لوغاريتم الواردات الغذائية يكون مسؤولا عن شرحها التغيرات التي تحدث في عامل الزمن.

أولا- النتائج

1) إن للتجارة الخارجية دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تعتبر إحدى محددات النمو في الدول النامية.

2) هناك زيادة كبيرة في كل من الواردات الزراعية والغذائية خلال فترة الدراسة حيث قدرت الواردات الزراعية بحوالي 5091 مليون دولار والواردات الغذائية بحوالي 4042 مليون دولار

3) معدل نمو الواردات الكلية الليبية خلال الفترة (1995-2024) بـ 0.04%.

4) معدل نمو الواردات الزراعية الليبية خلال الفترة (1995-2024) بـ 0.07%.

5) معدل نمو الواردات الغذائية الليبية خلال الفترة (1995-2024) بـ 0.05%.

ثانياً- التوصيات:

1) دعم القطاع الزراعي بما يضمن القيام بدوره في زيادة الإنتاج الزراعي.

2) دعم الارشاد الزراعي للقيام بدوره في توجيه المزارعين لتحسين الإنتاج والإنتاجية.

3) الاستمرار في تنفيذ برامج تنمية المراعي وزيادة الإنتاج الحيواني.

4) التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية الملائمة للظروف البيئية مثل النخيل والزيتون.

5) ترشيد الاستهلاك والذي بدوره يقلل من الواردات وذلك من خلال توعية المواطن بالمخاطر التي تنشأ من الاستهلاك التبذيري.

المراجع:

1- الجدي، عبد الحكيم وآخرون، 2021، واقع الإنتاج الزراعي وكفاءة الأداء بالقطاع الزراعي في ليبيا، المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين، طرابلس 22-23 نوفمبر 2021م.

2- السريتي، محمد السيد. 2009. اقتصاديات التجارة الخارجية. كلية التجارة،جامعة الاسكندرية، مصر.

3- عبد العظيم،حمدي.1996.اقتصاديات التجارة الدولية. الطبعة الأولى.مكتبة زهراءالشرق،الموصل.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات (26،30،33،38،42) السودان.

5- منظمة الفاو للأغذية والزراعة (FAO).

6- المصرف المركزي، تقارير أعداد مختلفة.